مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

الذكاء الاقتصادي كخيار استراتيجي لدعم تنافسية الأقطاب الصناعية

The Business intelligence as a strategic choice to support competitiveness of industrial clusters

أ. خالد طالبي
Khaled.talbi@univ-constantine2.dz
تحت إشراف أ.د عبد الباقي روابح
جامعة عبد الحميد مهري –قسنطينة 02

تاريخ الإرسال: 28-10-2018 تاريخ القبول: 21-01-2019

الملخـــص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الذكاء الاقتصادي كخيار استراتيجي لتطوير ودعم تنافسية الأقطاب الصناعية. وقد انصب اهتمامنا في البداية على توضيح مفهوم الذكاء الاقتصادي والأهمية التي يمثلها على كل المستويات. بعدها تم معالجة موضوع الأقطاب الصناعية من مختلف جوانبه بالتركيز على المزايا التي يوفرها لمختلف الفاعلين. وفي العنصر الثالث قمنا بربط الذكاء الاقتصادي والأقطاب الصناعية، أين اتضح الدور الذي يلعبه الذكاء الاقتصادي كخيار لدعم تنافسية الأقطاب الصناعية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي، الأقطاب الصناعية، التنافسية، الحكم الراشد.

ABSTRACT:

This present study is designed to examine the importance of business intelligence has became the most popular model of operation for companies and industrial clusters. Our attention was initially focused on the elucidation of the concept of

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

business intelligence, furthermore the subject of industrial clusters was discussed in all its aspects, focusing on the benefits they present for the different actors. In the third part, the relationship between clusters performance and business intelligence was discussed In order to confirm the central role played by business intelligence within these structures.

Keywords : Business intelligence, Industrial clusters, competitiveness, good governance.

المقدمـــة:

1) طبيعة وأهمية الموضوع:

تعتبر الأقطاب الصناعية أحد أهم مداخل التنمية الصناعية في الوقت الحاضر فقد اهتمت بها معظم الدول المتقدمة والنامية بشكل واسع، وقامت بتطويرها وتهيئة المناخ المناسب لعملها لتقود عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام والصناعية بشكل خاص.

ويرجع الاهتمام الكبير الذي تبديه السلطات العمومية والمؤسسات الاقتصادية بترقية هذا الشكل من التنظيم إلى كونه يسمح ببناء وتدعيم المزايا التنافسية للمؤسسات والأقاليم على حد سواء، مما يؤدي في الأخير إلى تحسين تنافسية الاقتصاد ككل وزيادة معدلات نموه.

ويقوم التنظيم على شكل أقطاب بشكل أساسي على التفاعل بين مختلف الفاعلين على المستوى الجزئي، الوسيط والكلي ما يتطلب درجة عالية من المرونة والثقة بينهم؛ والتي تعتبر شرطا لا غنى عنه للتمكن من إعداد استراتيجية جماعية وإنجاز مشاريع تشاركية في مختلف المجالات الممكنة.

إنّ هذا البناء التنظيمي للنشاط الصناعي عرضة للتطورات المتسارعة واشتداد المنافسة بين المؤسسات والأقطاب محليا ودوليا ما يتطلب منها الإبقاء على مقدرة عالية

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

للابتكار والديناميكية في إدارة أعمالها، وهذا يحتم عليها تبني نظام فعّال لليقظة ومراقبة المحيط والاستغلال الأمثل للمعلومات الاستراتيجية بما يساهم بفعالية في اكتساب الميزة التنافسية اللازمة لضمان البقاء وتحقيق معدّلات نمو جيدّة، ومن ثمّ لعب الدّور التنموي المنوط بها. وهنا يبرز دور الذكاء الاقتصادي كمسار استراتيجي للتحكّم في المعلومة المفيدة لتدعيم تنافسية الأقطاب الصناعية والإسهام في نجاحها كخيار للتنمية الصناعية.

من هذا المنطلق، اخترنا في بحثنا هذا معالجة إشكالية مساهمة مسار الذكاء الاقتصادي في تدعيم تنافسية الأقطاب الصناعية التي تحتل مكانة متزايدة في الاستراتيجية الصناعية لمختلف الدّول. وتكمن أهمية هذه الدراسة في الدور المحوري الذي أصبحت تحتله المعلومة في كل مهن إدارة الأعمال على كل المستويات الجزئية، المتوسطة والكلية من تحسين لمسار اتخاذ القرار وترقية منظومة الابتكار والمساهمة في تنويع الصادرات والاقتصاد ككل. وهذا ما يؤدي في الأخير إلى التحسين من تنافسية الأقطاب الصناعية والرّفع من مستويات النمو والتشغيل .

إنّ موضوع الذكاء الاقتصادي صار من مواضيع الساعة التي يجب أن تحظى بالدّراسة والاهتمام نظرا لمكانية المحورية في استراتيجيات الإدارة سواء بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية أو بالنسبة لتجمعات المؤسسات التي تأخذ شكل أقطاب صناعية، وحتى بالنّسبة للاقتصاد الكلي للدّولة.

2) إشكالية البحث:

من خلال ما سبق، يمكن صياغة التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن أن يساهم الذكاء الاقتصادي كخيار استراتيجي في تدعيم القدرات التنافسية للأقطاب الصناعية؟

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

3) فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية تطرح بعض الفرضيات على شكل تساؤلات فرعية: – ما المقصود بالذكاء الاقتصادي وفيما تتمثل أهميته؟

– ما المقصود بالأقطاب الصناعية، وما الدّور المنتظر منها كفاعل أساسي لدعم الفعالية والتنافسية؟

– كيف يساهم الذكاء الاقتصادي في تطوير عمل الأقطاب الصناعية والاستفادة القصوى من مزاياها؟

4) أهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

– التطرق إلى مفهوم الذكاء الاقتصادي وتوضيح أهمية تطبيقاته.

– توضيح مفهوم الأقطاب الصناعية والمزايا التي تمثلها على كل المستويات.

– عرض أهمية الذكاء الاقتصادي كمسار استراتيجي يضمن كفاءة وتنافسية الأقطاب الصناعية.

5) منهجية الدراسة:

قصد المعالجة الفعّالة للإشكالية والوصول للأهداف المنتظرة للبحث سيتم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي من أجل الإحاطة بالجانب النظري لمفاهيم الأقطاب الصناعية والذكاء الاقتصادي عبر استغلال مجموعة من المراجع المتنوعة من جهة، وتحليل العلاقة بين فعالية وتنافسية الأقطاب والذكاء الاقتصادي من جهة أخرى.

6) خطة الدّراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى العناصر التالية:

–المقدمة.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

I– مدخل مفاهيمي للذكاء الاقتصادي وأهميته.

II– الأقطاب الصناعية وتنافسيتها: المفاهيم الأساسية والأهمية.

III– علاقة الذكاء الاقتصادي بنجاح الأقطاب الصناعية.

– الخاتمة.

I- مدخل مفاهيمي للذكاء الاقتصادي وأهميته:

يعتبر ظهور الذكاء الاقتصادي كنمط للإدارة الاستراتيجية عند كل المستويات سواء الجزئية، الوسطية أو الكلية استجابة للتغيرات التي طرأت على المشهد الدولي نتيجة للعولمة المتسارعة وتحديات التنافسية التي تواجهها المؤسسات والدول ومختلف التجمعات التي تريد ضمان مكانة لها في السوق وفي الساحة الدولية.

وسنقوم في هذا الجزء بتوضيح أهم ملامح الذكاء الاقتصادي والمفاهيم المرتبطة به وكذا مختلف تطبيقاته التي تكسبه أهمية على المستوى النظري والتطبيقي على حد سواء.

I–1– جذور ونشأة الذكاء الاقتصادي:[1]

لم يكن ظهور الذكاء الاقتصادي أو الاستخدام الهجومي للمعلومة في القضايا الاقتصادية نتيجة لدراسات أكاديمية في الموضوع، وإنما كان ذلك صادرا من ممارسات ميدانية ودراسات تطبيقية حول تحدّيات التنافسية والسيطرة التي تواجهها المؤسسات والدّول. ومن أمثلة هذه الدراسات تلك التي قام بها المهندس الألماني **Herzog** التي قام بها ضمن فرضية فوز ألمانيا في الحرب العالمية الأولى حيث بيّن الأساليب التي تضمن الحفاظ على مصالح القوة لألمانيا في مواجهة باقي العالم وكيف أنّ إدارة المعلومة تلعب

[1]- Christian Harbulot, philippe Baumard, perspective historique de l'intelligence économique, article paru en 1997 dans le 1er numéro de la revue : intelligence économique, école de guerre économique,paris, pp 2-5

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

دورا محوريا في ذلك. ومن الأساليب التي ذكرها، على سبيل المثال عدم نقل الصناعات الألمانية الاستراتيجية التي تنتج منتجات ضرورية وأساسية للأجانب للخارج، بهدف مبادلتها بمواد أولية. كما يمكن أن نذكر كتابات النمساوي **Anton Zischka** حول الميكانيزمات الهجومية للاقتصاد الياباني، فوصفه الدقيق لكيفية إدارة المعلومة المفتوحة في قطاع الصيد البحري يظهر الدّور المعتبر للمعلومة في نمو وتطور قطاعات بأكملها واقتحامها للأسواق المحلية ثمّ الخارجية. كما أشار إلى روح التشارك ما بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين الأكثر تصميما وكيف تولد ديناميكية وطنية ضرورية لوضع استراتيجيات جماعية لتطوير الصناعات الأساسية والمفتاحية.

وبالرجوع إلى الوقائع التاريخية، نجد أنّ المعلومة التجارية لطالما شكلت تحدّيا استراتيجيا، ويظهر ذلك مثلا في فترة الاكتشافات الجغرافية ومحاولة القوى العظمى آنذاك السيطرة على الطرق التجارية، والتعرّف أكثر على الأسواق وكذا على المستجدات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للقوى الأخرى لتسهيل اتخاذ القرارات في مختلف المجالات. بعدها وعند قيام الثورة الصناعية زادت القيمة الاستراتيجية للمعلومة الاقتصادية وضرورة الجوسسة الصناعية، والحفاظ على التفوق والمزايا التنافسية للصناعات المحلية والتنافس دوليا كذلك. والأمثلة لا تعدّ في هذا المجال، بخاصة في بريطانيا التي تسعى لحماية مصالحها والحفاظ على مكانتها كأول قوة اقتصادية عالمية. إضافة إلى اليابان التي بدأت في عصر الميجي مسار تحصيل المعلومات الضرورية للنهوض بالبلاد ثمّ واصلت ذلك مع بدايات القرن 20 باعتماد أساليب وأنظمة لجمع وتقاسم المعلومات الاستراتيجية وبعد ذلك انتشرت هذه الأساليب إلى باقي القوى العالمية التي اهتمت بتنافسيتها وسبل الحفاظ على مكانتها الدولية والسيطرة أكثر على الساحة الدولية. وهنا كذلك نشير إلى حالة ألمانيا، وحتى اليابان اللّتان ناقشنا قضية التوسّع

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

الضرورية لبقائهما وتطورهما، حيث تمّ طرح إشكالية المجال الحيوي عن طريق فتوحات إقليمية أو الحصول على حصص سوقية أكبر، وهذا في إطار استراتيجية تأثير شاملة. و لم يتوقف هذا المنطق عن السريان في ظل العولمة، وإنما اندرج في ديناميكية جديدة تحت مسمّى الذكاء الاقتصادي.

I–2 مفهوم الذكاء الاقتصادي:

الذكاء الاقتصادي ترجمة مباشرة لمصطلح **l'intelligence économique** في اللّغة الفرنسية، الّذي يعبر عن واقع وممارسات محدّدة نابعة من الثقافة الفرنسية في مجال الاستعلام والإدارة الاستراتيجية ومنهج السيطرة. وهذا يجعله يختلف قليلا عن المصطلحات الأنجلو سكسونية: ذكاء الأعمال والذكاء التنافسي المبنية على فلسفة مختلفة.

I–2–1 مفهوم ذكاء الأعمال Business intelligence: يقدم معهد تخزين المعلومات **The data ware housing institut**، والّذي يعتبر فاعل ومزوّد أساسي لخدمات التكوين والتدريب في مجال مستودعات البيانات تعريفا دقيقا لذكاء الأعمال على أنّه «مجموعة المسارات، التكنولوجيات والأدوات الضرورية لتحويل المعطيات إلى معلومات، ثم المعلومات إلى معرفة والمعرفة إلى خطط تهدف إلى دفع الأعمال ودعم القرارات الاستراتيجية المؤدية لرفع الربحية الاقتصادية. ويشمل ذكاء الأعمال تخزين المعلومات، أدوات التحليل التجاري والتنافسي وكذا تحليل المضامين والمعارف»[1]

[1] -Davide Loshin, Business intelligence: the savvy manager's guide, getting onboard with emerging it, copyright 2003, Elsevier science (USA), P 06.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

ويقدم هذا التعريف اطارا هرميا ومتسلسلا لمختلف عمليات الذكاء الاقتصادي، كما يركز على أهمية المسارات الصحيحة والأشخاص المناسبين لضمان استخدام مثالي للمعلومات والمعارف في إطار عمل تجاري وبعوائد مجزية.

I–2–2 مفهوم الذكاء التنافسي: Competitive intelligence:[1] ينبع مفهوم الذكاء التنافسي من إشكالية الحصول على معلومات مفيدة ونوعية حول المؤسسات المنافسة والتي بدورها لا تكون إلا عن طريق امتلاك نظام مدمج وذكي لجمع وتحليل المعطيات الخاصة بالمنافسة، أو بصيغة أخرى «نظام ذكي للإخطار والتنبيه بظروف المنافسة». وعليه يمكن تعريف الذكاء التنافسي وفقا لما جاءت به جمعية مهنيي وممارسي الذكاء التنافسي (**SCIP**) في الولايات.م.أ على أنه «مسار مراقبة المحيط التنافسي». وبهذا المفهوم، فإنّ الذكاء التنافسي يسمح لمسيري المؤسسات بمختلف أحجامها باتخاذ القرارات المنسابة في مجالات التسويق، البحث والتطوير، الاستثمار واستراتيجيات الأعمال بعيدة الأمد. كما أنّ الذكاء التنافسي هنا عبارة عن مسار مستمر يقتضي جمع المعلومات والمعارف بالطرق القانونية والأخلاقية وعن كذا التحليل الواقعي والعقلاني لها وإيصالها بتحكم مراقب بدقة نحو أصحاب القرار.

I–2–3 تعريف الذكاء الاقتصادي: حظي الذكاء الاقتصادي بعدة تعاريف صادرة من أهم الهيئات الفرنسية ذات العلاقة. ومنها التعريف الصادر في تقرير مارتر في إطار المفوضية العامة للتخطيط في فرنسا **commissariat général du plan** الذ اعتبر الذكاء الاقتصادي على أنّه جموع الأعمال المنسّقة للبحث، التحليل ونشر المعلومة المفيدة

[1] -Sabam Aracanin, Edinkalac, Degan Jovanovic, competitive intelligence: importance and application in practice, review of innovation and competitiveness, volume 1, Issue 1 ; 2015, P 27. D'après.
http://hvCAK..SVCE.hr/file/229385

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

للفاعلين الاقتصاديين بهدف استغلالها. حيث تتم مختلف تلك الأعمال بطريقة شرعية مع كل ضمانات الحماية الضرورية للحفاظ على رصيد وممتلكات المؤسسة في أحسن ظروف الآجال والتكلفة[1].

أما الجمعية الفرنسية لتطوير الذكاء الاقتصادي **A.F.D.I.E** فقد استخدمت مصطلح الذكاء الاستراتيجي الذي يشير إلى ديناميكية بناء جماعية قائمة على قناعة ومسؤولية الجميع تتمثل في الحصول على المعلومة وترجمتها بهدف القيام بمبادرة اقتصادية آنيا أو لاحقا. كما أنّ الذكاء الاقتصادي المؤسّس على مبدأ التنسيق يكون مصحوبا بتطوير عميق لثقافة المؤسسة والقدرة على بناء المستقبل في مواجهة أحداث غير أكيدة. وأخيرا يتيح الذكاء الاقتصادي الاستفادة من المزايا الاستراتيجية لتكوين مزايا تنافسية فعّالة ودائمة.[2]

كما أنّ معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني في فرنسا **I.H.E.D.N** اهتم بموضوع الذكاء الاقتصادي وقدم تعريف دقيق له. حيث يعتبر أنّه عبارة عن مبادرة منظَمة في خدمة إدارة الأعمال الاستراتيجية للمؤسسة تهدف إلى تحسين تنافسيتها عن طريق جمع ومعالجة المعلومات وبثّ المعارف الضرورية بغرض التحكم في المحيط. مسار

[1] -Martre Henry et autres, Rapport du groupe intelligence économique et stratégie des entreprises, commissariat général du plan, la documentation française, février 1994, paris, p16.

[2]- Rida Chafik Etudes empirique sur les pratiques des entreprises marocaines en matière d'intelligence économique, mémoire de DES approfondies en gestion, université Hassan II, année 2007/2009, P19.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

دعم القرار هذا يستعمل وسائل خاصة، يدفع الموظفين للمساهمة فيه ويرتكز على تفعيل الشبكات الدّاخلية والخارجية[1].

نلاحظ أنّ التعاريف كلها تصب في نفس المعنى، وهو كيفية الحصول على المعلومة المفيدة وتحويلها إلى معارف يتم إيصالها إلى أصحاب القرار لاتخاذ القرارات المناسبة وكذا التحكم في المحيط الذي تعمل فيه المؤسسات والتأثير فيه وتوجيهه لصالحها بما يضمن لها أكثر فعالية وتنافسية وسيطرة.

I–3 أبعاد الذكاء الاقتصادي:

ينطوي مسار الذكاء الاقتصادي على ستة أبعاد أساسية، يمكن تلخيصها فيها يلي:[2]

I–3–1 إدماج، تنظيم وتوجيه مسار للذكاء الاقتصادي: يقول المثل المعروف 'لا توجد رياح مناسبة لمن لا يدري أين وجهته' حيث ينبغي على المؤسسة أو الفاعل الاقتصادي أن يدرج الذكاء الاقتصادي في منظومتة الدّاخلية وكذا توعية العمّال والموظفين بأهمية ذلك، مع القيام بتعديل الاستراتيجية بما يتناسب مع مسار الذكاء الاقتصادي، مراجعة المنظومات المختلفة، تشخيص الاحتياجات المرتبطة بالمعلومات وتوجيه الإجراءات المتخذة والعمليات بفضل دورة الاستعلام (**cycle de renseignement**) وكل ذلك في إطار مبادئ وأخلاقيات مرجعية.

I–3–3 معالجة وتحليل المعلومية الاستراتيجية: وذلك بالتحكم في مسار التحليل لتحويل المعطيات إلى معلومات استراتيجية، القيام بالمعالجة السريعة لتلك المعلومات بأخذ

[1] - Idem, P19.

[2] - Christophe deschamps, Nicolas moinet, la Boite outils de l'intelligence économique, édition dumod, Paris, 2011, PP 9-7.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

بعين الاعتبار استخدام الأساليب المعرفية، تأهيل المصادر واستغلال الأدوات المتقدمة لتحليل استراتيجيات المنافسين ومحاولة تمثيلها بيانيا ليسهل فهمها وتبادلها.

I–3–4 ادارة المعلومات: أي معرفة كيفية تسيير المعلومات بهدف الاستفادة منها ونشرها مع تحويلها إلى معرفة. كذلك العمل على تشكيل تجمعات عمل وإدارة في شكل شبكات وتطوير العمليات المشتركة للاستشراف واتخاذ القرارات.

I–3–5 حماية الرصيد والثروة اللامادية: أي العمل على تأمين المعلومات التي نحوزها وإجراء تقييم ذاتي للثغرات الموجودة، وكذلك معرفة التطبيقات الهندسة الاجتماعية، استخدام براءات الاختراع، حماية الأشخاص ذوي المناصب الحسّاسة وتطوير نمط إدارة تنبئية وتقديرية لمناصب العمل والكفاءات.

I–3–6 التأثير في المحيط: وهذا يتطلب التحكم وإتقان التواصل الدّاخلي لتعبئة كل المشاركين في العملية وجعل النظرة الاستراتيجية للمؤسسة عملية وفعّالة، مع عدم إغفال العلاقة مع الصحافة ووسائل الإعلام المؤثرة. كما يجب التحضير المسبق لعمليات الاتصال في فترات الأزمات، ممارسة الضغط **Le lobbying** وتطوير مرونة استراتيجية واستخدام أحدث التقنيات في هذا المجال.

ويعتبر الذكاء الاقتصادي الرّد الحديث للتغيرات التي يشهدها العالم والأسواق بشكل عام، ما يجعله يكتسب أهمية بالغة في الإدارة الاستراتيجية والسلوك العام لمختلف الأطراف مهما كان شكلها أو حجم وجوهر عملها، فالذكاء الاقتصادي يتعلق بالوضع والاطار الذي يُمارس فيه وليس بطرف على وجه التحديد.

I–4 أهمية الذكاء الاقتصادي:

يكتسي الذكاء الاقتصادي أهمية بالغة بالنسبة لكل الأطراف الهيئات التي تعتمده كنمط في إدارتها الاستراتيجية. وتختلف مستوى الأهمية وأفقها بحسب الجهة المطبقة له.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

و يمكن توضيح ذلك كالتالي: [1]

I–4–1 بالنسبة لأفراد الشعب: فالمواطنين العاديين يجب أن يتحلون بروح الانتماء وبثقافة استهلاكية تتناسب مع ظروف البلد، إضافة إلى اتباع سلوك عقلاني اتجاه استخدام التجهيزات والخدمات العمومية مع الاندماج في حياة المؤسسة بهدف تدعيم التنافسية الجماعية للبلد مع القبول بإجراء نقاشات مستمرة فيما يخص الخيارات السياسية والاجتماعية للتأقلم مع الوضعيات الجديدة التي تنشأ في كل مرة عن ظروف العولمة والتغيرات العالمية. والذكاء الاقتصادي المُهيكل بشكل صحيح هو الإطار المناسب لتحقيق كل هذه النقاط.

I–4–2 بالنسبة للمؤسسات: يسمح الذكاء الاقتصادي للمؤسسات بصقل استراتيجية وجعلها مثالية بهدف تحسين وضعيتها التنافسية. وفي هذا الإطار، فإنّ الذكاء الاقتصادي ينبغي أن يمثل ثقافة فعلية مشتركة على كل المستويات، وليس مجرد وظيفة ثانوية تعمل بالتوازي مع الوظائف الأخرى. وعند تحقق ذلك يجب توضيح استراتيجية المؤسسة للعمّال والإطارات بهدف إشراكهم وإقحامهم جميعا في مسار الذكاء الاقتصادي. وفي الحالة المثالية، هذا ما يجب أن تقوم به الدول مع مواطنيها.

I–4–3 الدوّل والجماعات الإقليمية: يقع على عاتق الدّولة والجماعات الإقليمية واجب ترقية المصالح السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، العلمية والثقافية للبلد والشعب في ظلّ الفضاءات الناتجة عن العولمة؛ أين نجد صراعات التأثير باستمرار ما بين مختلف المتنافسين (دول، مؤسسات...). وبغرض تحقيق ذلك، الدّولة والجماعات المحلية

[1] Bulletin économique : l'économiste, l'intelligence économique et le France, Analyse : comprendre l'économie (France) p02, d'après : www.leconomiste.eu,le : 05/04/2018.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

مجبرة على وضع استراتيجيات تشاركية وتحسيس الفاعلين الاقتصاديين بأهمية الذكاء الاقتصادي وتحديات العولمة. والهدف الأساسي هنا هو ترقية المصالح الجماعية والدّفاع عليها بمساعدة المؤسسات على النجاح وكذا اكتساب التكنولوجيات الأساسية التي تمثل مفتاح النّجاح والقوة. وكل ذلك يؤدّي لتحقيق التناغم والاستقرار الاجتماعي.

نستنتج ممّا سبق أنّ الذكاء الاقتصادي هو منهج عمل وطريقة للإدارة واتّخاذ القرارات لتحسين تنافسية المؤسسات، كما أنّه وسلة ترقية الأقطاب والأقاليم، بل وتستخدمه الدّول لزيادة سلطتها وتأثيرها. وسننتقل في الجزء الموالي لتوضيح واحد من تلك المستويات، وبالضبط الأقطاب الصناعية التي تمثل خيارا أساسيا للدّول في مجال التنمية وتحسين التنافسية وزيادة التشغيل والنمو.

II-الأقطاب الصناعية وتنافسيتها: المفاهيم الأساسية والأهمية:

تشكل الأقطاب الصناعية أداة أساسية في السياسات الصناعية بسبب المزايا التي توفّرها لدعم تنافسية المؤسسات والأقاليم، وبالتّالي الدّول التي تحتضنها. كما يعتبر موضوع الأقطاب والتّجمعات الإقليمية عموما جذّابا للباحثين والمختصين. لذلك، فقد حظي بكتابات وفيرة وشاملة إلى حد كبير. لذلك سنحاول في هذا الجزء إلقاء الضوء على موضوع الأقطاب والأبعاد التي تأخذها، إضافة إلى الخصائص التي تجعلها مهمّة وضرورية للتنافسية التي تمثل الهدف الّذي يسعى له كلّ الفاعلين الاقتصاديين.

II–1– مفهوم وأشكال التنظيم الإقليمي:[1]

[1] -Caroline Hussler, Paul Muller et Patrick ronde, les pôles de compétitivité, morphologies et performances, revue : management international, 181 (2013), pp117-137, d'après : id. erudit.org/iderudit/1022224/ar, le 05/04/2018.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

يشمل التنظيم الإقليمي للنشاط الاقتصادي عدّة أشكال وينطوي على عديد المفاهيم والمصطلحات التي يتم استخدامها من طرف الباحثين والمسؤولين، والّتي قد تصبّ في نفس المعنى أحيانا، كما قد تختلف في أحيان أخرى، إلّا أنّه يمكن اجمالها في مصطلح عام تنضوي تحته، وهو التجمّعات أو العناقيد المقابلة للمصطلح الأنجلوسكسوني **Clusters**، حيث يعرفها مايكل بورتر على أنّها «تركزات جغرافية لمؤسسات ومنظمات مترابطة يتمحور نشاطها حول قطاع أو تخصص معيّن». ويمكن توضيح أهم الأشكال التي تأخذها هذه التركزات وفقا لمختلف لمقاربات والأبعاد كما يلي:

II–1–1– نموذج التّكتّلات أو التّجمعات Les agglomérations: ومن روّاده الاقتصادي **Marcshall** (سنة 1925) الّذي أشار إلى أهمية اقتصاديات الحجم الخارجية في تركيز المؤسسات في نفس الفضاء الجغرافي، والّتي تنشأ من اقتصاديات التّخصّص، من تطوير سوق عمل محلّي متخصّص، وخلق تأثيرات خارجية إيجابية للمعلومات والمعارف، إضافة إلى عملية الإعمار كحتمية طبيعية. ووفقا لهذا المنظور علاقة المؤسسات ببعضها تقتصر على التعاون قصير الأمد وفي القضايا العاجلة فقط، وبخاصة في مجال الابتكار، مع بقاء قضايا الإنتاج الأساسية مستقلة وغير مترابطة. ومن هن يكون هذا التركز تجمعا بسيطا لا يتجاور حيّز المؤسسات المنتمية له، كما أنّ عملية قياس منافعه تقف عند تعداد المؤسسات ومجمل اليد العاملة والكفاءات المشتغلة به إلى جانب الإنجازات والبراءات المنجزة من كل مؤسسة.

II–1–2– نموذج بورتر لتركز المؤسسات والأقطاب: ركز بورتر في نموذجه (سنوات 1990 و1998) على تحليل إشكالية سلوكات المؤسسات داخل التجمع اعتمادا على الفكرة التي تنصّ على أنّ تنافسية الأمم تتعلّق بعدّة عوامل (الاستراتيجية، هيكل المؤسسات والمنافسة بينها، عوامل الإنتاج، خصائص دالّة الطلب، الصناعات الهامة

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

وسياسات الدعم،...) حيث أنّ ترابط هذه العوامل، الّتي تشكل ما أسماه بورتر بالماسة التنافسية **Diamant de la compétitivité** ،هي أقوى من مجرد التّشارك في التموقع الجغرافي. ويقدم بورتر الفرضية القائلة بأنّ التشارك في الفضاء الجغرافي لا بدّ وأن ينتج عنه ظهور سلوكات تجمع التعاون مع التنافس (ما يقابل المصطلح الفرنسي **coopétition**) ؛ أين يقوم تعاون بين المؤسسات في العديد من مراحل سلسلة القيمة (العملية الإنتاجية) وبخاصة في مجالات البحث والتطوير، وفي مرحلة البيع والتسويق، ثم تتحول إلى التنافس التجاري العادي، بعدها بين المتنافسين.

و يقوم قياس فعالية هذا الشكل من التجمعات أساسا على استخدام تطبيقات الإدارة الاستراتيجية: الوضعية اتجاه المنافسة الدّولية، عدد المشاريع المشتركة، مستوى التصدير للأعضاء، ...إلخ.

II–1–3– المناطق أو الأقطاب الصناعية: من روّاد هذا التوجه **Brusco** و**Bicattimi** في إيطاليا. حيث ركز هذان الباحثان على الدّور الذّي تلعبه الأبعاد الإنسانية التاريخية والثقافية. ومن الشروط الأساسية لتطوير تلك المناطق وتميزها وجود إطار مؤسساتي مناسب مع الارتكاز على عوامل تاريخية واجتماعية وتواصل قوي ممّا يسهل انسياق المعارف الضمنية ما بين المؤسسات، وبخاصة الصغيرة والمتوسطة منها. ويتم هذا الانسياب عبر عدّة طرق منها: العلاقات الشخصية، الجمعيات والنقابات المهنية، حركية اليد العاملة، المشاريع والشراكات المنجزة في التنظيم والإنجاز،...إلخ. وبشكل عام المناطق أو الأقطاب الكفؤة أو الفعّالة هي التي تتوصّل إلى دعم وتسهيل حركة المعلومات والمعارف بواسطة شبكة تطبيقات وممارسات مترابطة وهذا ما يتيح تعدّد وتضاعف العلاقات طويلة الأمد وسلوكات تعاونية تفضي في الأخير إلى ظهور ثقة معرفية تعبّر عن حالة نفسية تجعل المؤسسات والفاعلين يترقبون سلوكا تعاونيا من

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

الشركاء، مع تحمّل خطر خروج أحد الشركاء من التعاون ما قد يسبب خسائر من حيث إمكانية تقديم معلومات قيّمة بدون مقابل. ووفقا لهذه المقاربة يصعب وضع نموذج موحّد لتقييم فعّالية هذا الشكل من التجمع لأنّ الكثير من أشكال التعاون وتبادل المعارف يتم بصفة شخصية وخارج الأطر الرسمية كما أنّه يترك لكل تجمّع اختيار ووضع الهياكل المناسبة له لضمان أكبر استفادة وتنسيق.

II–1–4– أشكال أخرى للتنظيم الإقليمي: قام العديد من الباحثين الآخرين بتقديم أشكال متنوعة للتنظيمات الإقليمية اعتمادا على الرّصيد المعرفي لمختلف الفاعلين والترابط الّذي ينشأ بينهم. ومنها: الأقطاب التقنية **s Pôles technique** الّتي ترتكز على المهارات والتقنيات الصناعية مع ترابطات تنظيمية داخلية ضعيفة نسبيا. لدينا كذلك الأقطاب التكنولوجية **Technopoles** المنشأة من أجل تثمين مخزون المعارف العلمية والتكنولوجية في قطاعات معينة، ويمكن اضافة شكل آخر وهو البيئات المبتكرة **Milieux inventeurs** المبنية على قاعدة معرفية مشتركة تساعد على التفاعل والتعاون.

وبشكل عام يبقى التنظيم الإقليمي للنشاطات الاقتصادية على شكل تركزات وتجمعات مفهوم واسع ومتغير ومختلف بين البلدان والباحثين في هذا المجال. لذلك يصعب اعتماد تعريف موحّد ومقاربة وحيدة له. لكن المعنى المتداول، الذي يمكن تبنّيه في بحثنا هو أنّ هذه التّجمعات عبارة عن شبكة من الفاعلين الاقتصاديين: مؤسسات، مورّدين لمدخلات الإنتاج، موزعين، مزودين لخدمات متنوّعة، تجّار جملة، مراكز تقنية ومخابر بحث، جامعات، بنوك وشركات تأمين. وكل هؤلاء يتفاعلون لخلق الثروة والقيمة المضافة وتبادل الخدمات والمعلومات لتدعيم تنافسية التركز أو القطب الذي ينتمون إليه.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

II–2 مزايا وآثار الأقطاب الصناعية:

تنطوي العناقيد أو الأقطاب الصناعية، أو مهما كان المصطلح المستخدم، على مزايا عديدة بالنسبة للمؤسسات، الأقاليم والدّول على حد سواء، كما تتولد عنها آثار مباشرة وغير مباشرة على المحيط. سنتناول أهمّها فيها سيأتي.

II–2–1 مزايا الأقطاب: يمكن تقديم المزايا على المستوى الجزئي، الإقليمي والكلّي.

II–2–1–1 مزايا الأقطاب بالنّسبة للمؤسسات: والتي يتم إجمالها في ثلاثة عناصر أساسية كالتالي: [1]

أ)الرّفع من الإنتاجية: ويحصل هذا بفضل إمكانية الوصول إلى استخدام مدخلات **Input** ذات نوعية أفضل وبأسعار أقل، وكذا عوامل انتاج أكثر ملاءمة. ويتم التحصّل على أسعار أقل للمدخلات المختلفة بفضل تخفيض تكاليف التحويل داخل القطب وممارسة الشراء المشترك. وهنا ميكانيزمات السوق تصبح أكثر فعّالية بالتقاء المصالح وزيادة الثّقة ممّا يتيح تكاملا أكثر بين المؤسسات التي تسمح بتحقيق اقتصاديات الحجم. وفي المقابل، فإنّ عوامل الإنتاج يتمّ استخدامها بأكثر فعّالية (يد عاملة، تجهيز...) بفضل الحجم المناسب لمحمل المؤسسات التي تطلّبها.

ب) رفع درجة الإبداع والابتكار للمؤسسات: ويتمّ هذا بفضل التفاعل بين الزبائن والمورّدين، ما يشجّع تطوير ابتكارات حسب طلب السوق .كما أنّ وجود مراكز بحث وجامعات في الأقطاب يسمح بالحصول على موارد المعارف بما يساعد

[1] -Touari Sihem, Technopoles agroalimentaires en Algérie: perspectives et défis, 9ème séminaire international : استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف: 23–24 نوفمبر 2017، ص ص 9–10

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

المؤسسات على الابتكار باستمرار. إلى جانب هذا يؤدي التخصّص إلى توفير يد عاملة مؤهلة لنشاطات القطب.

ج) خلق وإنشاء مؤسسات جديدة: ويكون هذا بفضل وجود معلومة نوعية وكافية حول الفرص التي يوفرها السوق ونظرة واضحة للقطب وإمكانيات النمو والتطوير التي يقدّمها. كما أنّ البحث عن التمويل اللّازم في مرحلة الانطلاق سيكون سهلا بفضل وجود خبراء في المجال، وكذا أنماط تمويلية مناسبة في القطب مع تحكّم أفضل في تقدير وتسيير المخاطر المحتملة من طرف المؤسسات الجديدة.

II–2–1–2 مزايا الأقطاب الإقليمية والكليّة: قام العديد من الباحثين بدراسة المزايا والتحسينات التي يوفّرها قطب صناعي أو تنافسي على الأداء الاقتصادي للقطاعات التي تعمل بها والأقاليم المتواجدة فيها أو حتى للدّولة ككل. ومنهم **Delgado**، **Porter**، **Stern** ...إلخ الّذين، ركّزوا على آثار التجمع والتركز الّتي تنشأ ما بين النشاطات المتقاربة أو المتكاملة بما يزيد من قوّة التجمّع والوزن الّذي يساهم به في اقتصاد المنطقة أو البلد. إضافة إلى ذلك تمّ التطرّق إلى مفهوم الأقطاب المشتركة أو العامة **Cluster communs** الّتي تنطوي على قطاعات متباعدة أو عير متكاملة. وتساهم العناقيد أو الأقطاب، مهما كن شكلها في الزّيادة من معدات لتشغيل بتشجيع النمو، بإنشاء نشاطات ومؤسسات جديدة مع دفع حركة الابتكار والإبداع ما يؤدي كنتيجة أساسية إلى التحسين من تنافسية الإقليم والبلد بأكمله. [1]

[1] Emmanuel Muller, la mesure de l'impact des clusters : quelques éléments de reflextion et de bibliographie, working papers firms and region, NO.R1/2011, fraun hofer (isi) , P10, d'après : www.isi.fraunhofer.de, le 10/04/2018.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

ويعتبر مفهوم تنافسية الأقاليم والبلدان مختلفا عن ذلك الخاص بالمؤسسات. فهو ينتقل من المستوى الجزئي إلى المستوى الوسيط والكلي أين نجد اختلافات جوهرية مع المستوى الأدنى من ناحية الهيكلة وتنوّع الفاعلين ومعايير تقييم وقياس التنافسية. فالإقليم هو فضاء مخصَص لاستقبال المؤسسات. ومن وجهة النظر هذه، فانَ الإقليم يصبح تنافسيا إذا تمكّن من جذب كل أو بعض المؤسسات التي تسعى للتموقع في أفضل مكان ممكن لها. وبالتالي تنافسية الأقاليم تعني القدرة على اقتراح مواقع أقل تكلفة وبمواصفات متفردة. وفي هذه الحالة تصبح التنافسية قريبة جدًا من مفهوم الجاذبية مع وجود اختلافات بينهما. فالإقليم الجذاب لا يضمن بشكل أكيد تنافسية المؤسسة المنتمية له. ولكن تبقى هناك علاقة قوية بين تنافسية المؤسسات والسياسات الّتي تتبناها الأقطاب في إدارة الأقاليم. حيث تهدف هذه السياسات إلى زيادة قدرة المؤسسات المنتمية للقطب على ترقية قدراتها على تطوير وإطلاق منتجات جديدة وعلى التأقلم مع التغيّرات الّتي قد تقوم بإحداثها هي بنفسها في إطار سياسة تأثير لتحقيق أهداف محددة. وبتعبير آخر تطوير تنافسيتها غير السعرية وقدراتها على الابتكار[1] ويتم كلّ ذلك في إطار تعاون وتبادل للمعارف والمعلومات والكفاءات بين المؤسسات والفاعلين الآخرين في القطب أو الإقليم ما يزيد من إمكانية الاستفادة من الآثار الإيجابية الناتجة عن التجمّع والتركز. وتؤدي النتائج الجيدة التي يمكن تحقيقها على مستوى مختلف الأقاليم والأقطاب إلى تحسين وضعية البلد بأكمله في مواجهة المنافسة الدّولية، أي زيادة درجة تنافسيته ومركزه بين مختلف البلدان والتكتلات الاقتصادية.

[1] Marie de la place, la politique des pôles de compétitivité, la question de l'articulation entre compétitivité des entreprises et compétitivité des territoires, Revue : géographie, économie, société, 2011/03 (volume 13), lavoisier, PP259-262.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

II–2–2 آثار الأقطاب: ينتج عن الأقطاب آثارا مباشرة وغير مباشرة وتأثيرات خارجية متنوّعة تساهم في زيادة جاذبيتها وتنافسيتها، ويمكن توضيحها باختصار فيما يلي: [1]

II–2–2–1 الآثار المباشرة وغير المباشرة: تقوم المؤسسات داخل الأقطاب بأعمال ونشاطات مشتركة تهدف من ورائها إلى توليد مجموعة من الآثار المباشرة الناتجة أساسا على القيام بهذه الأعمال، والّتي بدورها تؤدّي إلى تحقيق نتائج بمثابة آثارا غير مباشرة. فمثلا قد تتّفق المؤسسات المنتمية لقطب معين على إدارة برنامج للبحث والتطوير لوضع تكنولوجيا إنتاجية جديدة. وكنتيجة مباشرة لهذا العمل ستظهر التكنولوجيا الجديدة التي ستسمح لكل مؤسسة منخرطة بطرح عدّة منتجات جديدة في السوق. وهذا ما سيؤدي بدوره إلى نتيجة غير مباشرة تتمثل في زيادة عدد مناصب العمل ذات التأهيل العالي ممّا يزيد من جاذبية مناصب العمل الجديدة الّتي سيتم فتحها، وهكذا دواليك.

II–2–2–2 التأثيرات الخارجية Les externalitées: وهي تفاعلات الأعوان الاقتصاديين مع محيطهم بدون مقابل نقدي مباشر. وبصيغة أخرى نتكلم عن تأثير خارجي في سوق معيّن كلّما أدّت أعمال وقرارات عون اقتصادي معيّن إلى التأثير على قرارات ونتائج الأعوان الآخرين بدون أن يكون هناك مقابل أو مبادلات مبرمجة أو حتى عقود سابقة كشرط لتحقق ذلك. وتنتج التأثيرات الخارجية أساسا من المزايا التكنولوجية الّتي تتولّد من الترابطات الناشئة بين مختلف الفاعلين بما يسهّل انتقال

[1] - Avantages retirés par les entreprises de leur participation à un « cluster » pôles de compétitivité, (SPC) : études exploration, Datar, Janvier 2006.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

التكنولوجيات المختلفة أو من خلال الاقتصاد في التكاليف بفضل اختزال العديد من النفقات، وتواجد كل ما تحتاجه الصناعة في فضاء محدّد.

نتوصل من خلال هذا الجزء إلى أنّ الأقطاب الصناعية أصبحت تمثل خيارا استراتيجيا لتنظيم النشاط الصناعي والإنتاجي بفضل العلاقات المتبادلة والتأثيرات الإيجابية التي ستؤدي إلى تدعيم تنافسية المؤسسات، الأقاليم والدول التي تحتضنها، والّتي يمكن ملاحظتها من خلال قياس الأداء الذي تظهره تلك الأقطاب.

II–3 قياس فعالية أداء الأقطاب الصناعية:

تعبر الأقطاب عن واقع معقد ومتنوّع، ممّا يجعل من عملية وضع تعريف محدّد لمفهوم فعّالية أدائها أمر صعب، إضافة إلى أنّ التجذّر الإقليمي الّذي تتميّز به الأقطاب يجعلها ترتبط بسياسات التهيئة الإقليمية للدّولة، وبالتالي بمعايير التقييم الخاصة بها. لكن هذا لا يمنع من أن تقوم الأقطاب نفسها بتقييم ذاتي لأدائها ومردوديتها، ما يجعل عملية تقييم الأقطاب تتميّز بالمرونة وتعدّد الزوايا التي تعالج بها القضية.

وسنحاول في هذا الجزء تقديم أهم المعايير المستخدمة في تقييم أداء الأقطاب مع توضيح ملامح هذا المفهوم، الذي يعتبر ضروريا لمتابعة فعالية السياسات المتبعة لتطوير وترقية الأقطاب الصناعية والتنافسية عموما، مع توضيح الجوانب المؤثرة في أدائها وبالتالي في تحديد المؤشرات اللّازمة لتقييم ذلك.

II–3–1 أبعاد الأقطاب الصناعية المحدّدة لمعايير الكفاءة: ترتبط معايير كفاءة الأقطاب بعاملين أساسيين من جوانب الأقطاب في حدّ ذاتها، وتحدّد وفقها معايير التقييم وهي كالتالي: [1]

[1]–Anne-Sophie Lallemand, étude des indicateurs spécifiques de performance des pôles de compétitivité (direction générale de la

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

II–3–1–1 الهيكل الشبكي: حيث تتميّز الأقطاب بوجود علاقات تعاون متعدّدة بين المؤسسات ومختلف الفاعلين الآخرين (جامعات، مراكز بحث، الجماعات المحلية، الجمعيات المهنية، هياكل تمويل،...إلخ) وفي الكثير من الأحيان تتجلّى هذه العلاقات في شكل مشاريع تطوير مشتركة، وباندماج كبير للأفراد في المهام المشتركة. وعليه فإنّ قيادة قطب صناعي تقتضي ادارة عدّة فاعلين بمميزات مختلفة، وبطموحات وطرق تفكير متضاربة. وإذا كان التقاء الفاعلين يشجع الابتكار، إلا أنّه يجعل من عملية تحديد مفهوم فاعلية الأداء وتقييمها أمرا صعبا ومتضاربا خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار اختلاف الأهمية النسبية التي يأخذها كل طرف في الأقطاب المختلفة.

II–3–1–2 الجانب الإقليمي: يؤثر الجانب الإقليمي للأقطاب على أدائها وكفاءتها بشكل كبير، وهذا في إطار السياسات العمومية لتهيئة الأقاليم وتطويرها ما يجعل معايير الأداء الحكومية تحتل مكانة الصدارة. لكنّ هذا لا يمنع الأقطاب من تبنّي معايير أداء خاصة بها تساعد على قيادة الأقطاب وإدارتها.

ومهما يكن، فإنّه لابد من وضع مؤشرات أداء فعّالة باعتبارها أدوات قيادة تساعد المسيرين في التركيز على تحسين المردودية، وكفاءة الأداء، حيث تتنوّع بين الكميّة والنوعية، بين العامة والدقيقة؛ وكل منها يملك دلالة خاصة وله تأثير محدّد في إدارة القطب.

compétitivité, de l'industrie et des services en France), d'après : http //:compétitivité.gouv.fr/documents/commun/documentation- pôles /études-rapports/étude. Le 08/04/2018.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

II–3–2 معايير تنافسية الأقطاب: تقاس كفاءة الأقطاب بشكل أساسي اعتمادا على درجة تنافسيتها التي تعتمد بدورها على مؤشرات متعددة يمكن حصرها في مجموعة من الأركان الرئيسية كالتّالي:[1]

II–3–2–1 الهيكلة الاقتصادية Structure économique: فديناميكية نمو وتطور الأقاليم ترتبط بقوة بالهيكلة الاقتصادية التي تستند أساسا إلى تموقع مختلف الشعب في السوق نسبة إلى المنافسة، وكذا التوجّه نحو التصدير ودرجة تنوّعها ومساهمة كلّ منها في النمو.

II–3–2–2 الابتكار L'innovation: حيث توفّر الأقطاب محيط مناسب للإبداع والابتكار الذي يعتبر ضروريا لتطوّر المؤسسات واستمرارية المنافسة الاقتصادية. حيث ترتبط القدرة على الابتكار بإمكانيات البحث والتطوير للقطب والمورد البشري المسؤول عنها. ويمكن استخدام مؤشرات طلب براءات الاختراع، أو التمويل برأس المال المخاطر لإدراك ما إذا كانت الابتكارات تتحول إلى مزايا تنافسية. كما تعتبر أعداد المؤسسات الناشئة **Start-up** الناجحة، أعداد المؤسسات المنشأة حديثا وعدد مناصب الشغل المحدثة نتيجة كذلك مؤشرات إضافية .

II–3–2–3 رأس المال البشري وسوق العمل: حيث يعتبر مستوى التعليم والتكوين الّذي يتميّز به المجتمع محركا أساسيا للنّموّ الاقتصادي. فالتكوين الجيّد يضمن خلق قيمة مضافة أعلى وجاذبية أكبر للإقليم وللبلد عموما. ويتمّ الاستدلال على ذلك من خلال أعداد حملة الشهادات العليا أو المهنية، وحتى هجرة الأدمغة والكفاءات بين

[1] –L'indicateur de compétitivité des cantons, UBS (2016), chief investment office WM, PP 12-14, d'après : http://www.aiti.ch/files/2016/04/indice-compétitivité-dei-cantons-f 12/04/2018 ,p7

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

الأقاليم أو البلدان. كما أنّ اندماج أفراد الإقليم الذي يتواجد به القطب في سوق العمل ومساهمتهم الفعّالة في الإنتاج يزيد من إمكانيات النمو والتطور.

II–3–2–4 إمكانية الاستخدام المرن للبنى التحتية: ونعني بذلك المطارات والموانئ والجامعات ومراكز البحث؛ التي ينبغي أن تكون متاحة للمؤسسات في توقيت وتكلفة وشروط مناسبة.

II–3–2–5 اتّساع فضاء الاستقبال Bassin de réception: ويشير ذلك إلى النطاق الذي يمكن لمجموعة أشخاص الدخول له في زمن محدد. ويقدم فضاء الاستقبال الواسع فرصا عديدة للمؤسسات التي تجد في ذلك سهولة للوصول للموردين واليد العاملة، وكذا توفّر المنافذ اللّازمة لمنتوجاتها. وفي هذا الإطار يُؤخذ بعين الاعتبار الوقت اللّازم لقطع المسافات من وإلى وحتّى داخل الفضاء أو الإقليم، والإمكانات التي تنطوي عليها المناطق الحدودية مع الأقاليم الأخرى كذلك.

II–3–2–6 محيط التكاليف Environnement de coûts: تمثّل تكاليف التّموقع في إقليم معيّن عامل أساسي لجذب مؤسسات جديدة أو الحفاظ على المؤسسات الموجودة أصلا. وتضم هذه التكاليف مستوى أسعار كراء المساحات التجارية والصناعية، أسعار الطاقة وكذا نسب الضرائب بمختلف أصنافها وأوعيتها.

II–3–2–7 المالية العامة Finances publiques: تمثل السياسة المالية العامة السليمة شرطا أساسيا للنّموّ الاقتصادي ودعم تنافسية الأقطاب. فالإجراءات السياسية والمالية كالتخفيضات الضريبية أو الاستثمار في البنى التحتية لديها أثر كبير في زيادة إمكانيات المؤسسات على التطوّر والابتكار؛ وبالتّالي تحسين تنافسيّتها. وتقل قدرات التقدم في مستوى التنافسية كلّما زاد مستوى الاستدانة، حيث سيؤدّي ذلك إلى تعطيل قدرة السلطات على الإنفاق وتخفيض الضرائب. ويمكن قياس مستوى الاستدانة من

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

خلال مختلف المؤشرات المعروفة، إضافة إلى حجم الديون الجديدة، متوسط تكلفة الفوائد ومستوى تغطية صناديق المعاشات.

يلاحظ تنوّع المعايير الّتي تبلغ من خلالها الأقطاب مستوى التنافسية المطلوب، حيث يحتلّ الابتكار والتحكّم في التكنولوجيات الأساسية مكانة جوهرية، كما تمثل مفتاح النجاح والقدرة على التنافس وبذلك يصبح تبني الذكاء الاقتصادي كنمط لإدارة الأقطاب والتحكّم في المعلومة الاستراتيجية أمرا حتميّا ومحددا لمستقبل أي قطب.

III- علاقة الذكاء الاقتصادي بنجاح وتنافسية الأقطاب الصناعية:

تسعى مختلف الأقطاب الصناعية بمختلف أشكالها للدّفاع عن تموقعها في مواجهة المنافسة، وإلى الحفاظ على خبراتها وميادين تفوّقها مع حفاظها على وتيرة عالية من الإبداع والابتكار، وخاصة في مجال التكنولوجيات الجديدة. ولهذا الغرض يظهر الذكاء الاقتصادي في بعده الإقليمي كأداة أساسية لبناء استراتيجية إقليمية لخدمة القطب الصناعي والوصول إلى بناء تنافسية قابلة للاستمرار.

III–1 الذكاء الاقتصادي الإقليمي والأقطاب الصناعية: [1]

يعبر الذكاء الاقتصادي الإقليمي عن عملية تصميم لاستراتيجيات خاصة بشبكات من الفاعلين بهدف خلق روابط بينهم تحفيزها وتوجيهها لترقية مشاريع مشتركة. وعليه، فالذكاء الاقتصادي الإقليمي يهدف أساسا إلى تعزيز كفاءات الإقليم

[1] - Angélique Tholoniat, Khaled Bouabdelah, pôles de compétitivité et intelligence économique territoriale : contours et enjeux d'une nouvelle politique industrielle territoriale, 8ème forme européen IFS : intelligence économique, veille et innovation, Nice (France), 8-10 Novembre 2006, PP 10-16, d'après : http://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-0115635,le 12/04/2018.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

والأقطاب المتواجدة به، مع إمكانية التنبؤ بتوجهات الأقطاب المنافسة الأخرى فيما يتعلّق خاصة بالابتكارات بغرض الحفاظ على ميزة تنافسية تمكنه من البقاء والتنافس. وبهذا، فإنّ الذكاء الاقتصادي يمثّل مسار استراتيجي مبني على التنبؤ والاستشراف والمعرفة الجيّدة لموارد القطب للتحكم بها بأفضل الطرق. حيث يسهّل الذكاء الاقتصادي بهيكله الشبكي التصرف بسرعة في مواجهة الأزمات كما يسمح بإحصاء مختلف الممارسات الفعّالة للأقاليم الأخرى (بتقنية **BenchmarKing**) للاستفادة منها وإدراجها في مسار التنمية الاقتصادية والصناعية للقطب.

إذا الذكاء الاقتصادي الإقليمي يعبّر في الأساس عن عملية تحليل ومعالجة المعلومة الجماعية بما يتيح لأصحاب القرار فهم وتفسير واقع وتطوّر الأسواق، وكذا تموقع وتوجهات المنافسين مع تحديد طموحات الزبائن والشركاء.

III–2 أسس نظام الذكاء الاقتصادي الإقليمي :

لقد أصبح الذكاء الاقتصادي يمثّل احدى الركائز الأساسية للمسار الاستراتيجي للأقطاب الصناعية للاستجابة لمتطلّبات التنافسية. لذلك وجب وضع منظومة إقليمية للذكاء الاقتصادي اعتمادا على التوجهات الأساسية التالية: [1]

– إنشاء شبكة للذكاء الاقتصادي من طرف مختلف الفاعلين بشكل إرادي (منظمات، هيئات،...)؛

– وضع اتفاقية جماعية للذكاء الاقتصادي؛

– تنظيم الفاعلين حول مسار للتنمية الاقتصادية عن طريق الابتكار والبحث والتعلّم؛

1- Antoin Said, l'intelligence économique au service des pôles de compétitivité, Revue : vie et sciences de l'entreprise 2006/1 (N° 170-17), P199, d'après : http://www.cairn.info/revue-vie et-science-de-l-entreprise-2006-1page-175.htm.le 20/05/2018.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

– تحسيس مسيري المؤسسات، وبخاصة الصغيرة والمتوسطة منها بالممارسات الجديدة للمنافسة الدولية؛

– تمهين وتكوين أصحاب المؤسسات في مجال اليقظة الاستراتيجية؛

– تنظيم الشّبكات المؤسساتية لليقظة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– تفعيل محاور تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها، خاصة نحو التصدير؛

– تشجيع الشراكات بين القطاع العام والخاص عن طريق تبنّي استراتيجية للإدارة بالأهداف.

– وبعدها يتمّ وضع المنظومة المؤسساتية حيز التنفيذ بالارتكاز على أربعة محاور أساسية كالتالي: [1]

* التكوين والتحسيس بأهمية الذكاء الاقتصادي وهذا عن طريق منح المؤسسات، الطلبة، الإطارات ومختلف الفاعلين إمكانية الاستفادة من تكوين في التقنيات الخاصة باليقظة (كيفية استخدام الأنترنيت وقواعد المعلومات، أدوات إدارة المعلومة،...) بهدف تقديم العناصر الأساسية لتنظيم وهيكلة أحسن. وبالموازاة يمكن القيام بحملات تحسيس واسعة وعقد مؤتمرات لإظهار أهمية نشر ثقافة الذكاء الاقتصادي ومختلف تطبيقاته؛

* خلق وترقية شبكات بين الدّولة والمؤسسات: والهدف هو تشجيع قيام أنماط جديدة للتعاون والتشارك بين مختلف الفاعلين الإقليميين بهدف خلق وبعث شبكات حقيقية لتبادل المهارات والمعارف والكفاءات والتجارب، وحتى تشكيل شبكة ربط رقمية **Extranet** جهوية. والإرادة هنا هي لتشجيع الشبكات الإنسانية وربط علاقات قوية وقواعد معلومات جماعية واستغلالها بكفاءة عالية؛

[1] - Idem, PP 199-200.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

* العمل لصالح تشجيع التكنولوجيا المفتاحية: وهذا يعني اختيار وانتقاء التكنولوجيات الأساسية للتنافسية الاقتصادية للقطب الصناعي، وتنظيم استغلال وبثّ هذه التكنولوجيات؛

* ترقية الأقطاب الصناعية نحو البعد الدّولي: ويتمّ ذلك بتحسين صورة القطب لأقصى درجة والتأكيد على الإنجازات التي حقّقها، وذلك بهدف استقطاب مؤسسات ذات بعد دولي، وخاصة في التكنولوجيات المتقدمة.

وتقودنا النقاط السابقة مباشرة إلى اعتبار الأقطاب كفضاءات للتلاقي بين مختلف الفاعلين لخلق الثروة والقيمة المضافة أو ترقية التنافسية عبر مسار متماسك للذكاء الاقتصادي في إطار حوكمة شاملة تضمن الفعالية في الأداء وتدعيم التنافسية العامة.

III–3 الذكاء الاقتصادي كنمط لحوكمة الأقطاب الصناعية وترقية تنافسيتها:[1]

تعتبر الحوكمة عاملا أساسيا محددا في تطوّر القطب ونجاحه على المدى البعيد لأنها توضح التحدّيات الاستراتيجية، وكذا الطرق والأدوات اللّازمة للوصول لها فمفهوم الحوكمة ينطوي على المزج بين التعاون والمنافسة بين مختلف الفاعلين. وبالنسبة للذكاء الاقتصادي فهو يُعني بالقضايا الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية التي تنشأ بين مختلف الفاعلين في القطب. وبذلك، فهو يوفّر وسائل العمل لاتخاذ القارات والاحتماء ضد الجوسسة والهجمات المعلوماتية،. وبفضل مختلف الأدوات المتاحة

[1]- Steven Coissard, Maxence Fontanel, Jean Luc Zecri, l'intelligence économique et poles de compétitivité : de la gestion du capital informationnel à la création d'avantages compétitifs spécifiques, revue : management et avenir, 2010/02 (N°32), PP 272-273, d'après : http://www.cairn.info/revue-management-et-avenir-2010-2-page-270.htm.le20/05/2018.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

(اليقظة، **Benchmarking**، التأثير، إدارة المعرفة،...) يمكّن الذكاء الاقتصادي من أخذ المحيط القريب والبعيد مكانيا وزمانيا بعين الاعتبار في الإدارة واتخاذ القرارات وبعبارة أخرى يمثّل الذكاء الاقتصادي هنا أداة للحوكمة الراشدة **La bonne gouvernance** من طرف الفاعلين، وبينهم، حول مشاريع مشتركة وتبادلية.

وتقدم الأقطاب التنافسية عبر تنظيمها نموذجا لتطبيق ممارسات الذكاء الاقتصادي يمكَن من التحكّم في المعلومة وحمايتها، مع التأثير في المحيط؛ وهذا عبر خلايا التنشيط التي تنشأ لغرض ترقية مشاريع مشتركة للبحث والتطوير أو التواصل بين الفاعلين عبر شبكات تنشأ لهذا الهدف. إضافة إلى تسهيل الحصول على التمويل والاستفادة من أدوات الإدارة التشاركية كوضع قواعد بيانية جماعية وتوفير وسائل فعّالة لحماية المعلومات السرية وذات الأهمية الاستراتيجية وتسجيل المشاريع والإنجازات ذات القيمة المضافة المرتفعة لحمايتها من التقليد والسرقة، وهذا بالتنسيق مع مصالح الدّولة الأخرى التي تعنى بقضايا الأمن الصناعي والاقتصادي عموما.

وبالنّسبة للتأثير، فتقوم به المؤسسات ومختلف الفاعلين في إطار خلايا التنشيط الّتي عادة ما تأخذ شكل جمعيات مهنية. أين تهدف هذه الأخيرة إلى تحسين وضعية المؤسسات ومختلف الفاعلين في السوق، الاستفادة من القوانين والظروف المواتية وتطوير المنتجات والتكنولوجيات الأساسية. وهذا كلّه يجعل المؤسسات تستجيب بكفاءة وبسرعة للهجومات والاختراقات وتحويل الفرص إلى واقع عملي لصاح المؤسسات والقطب بشكل عام.

نستخلص من هذا الجزء أنّ التنافسية هي الهدف الأسمى لسياسة الأقطاب والتجمّعات الصناعية الّتي تمرّ عبر سياسية فعّالة للابتكار والتعاون في مجال البحث والتطوير وتبادل المعلومات الاستراتيجية. وكلّ ذلك لابدّ أن يكون في إطار مسار

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

متكامل ومهيكل للذكاء الاقتصادي؛ الّذي يمثّل نمطا مفضلا لحوكمة الأقطاب بغرض الوصول لتحقيق الأهداف المسطّرة. وفي هذا الإطار سارت معظم البلدان في هذا الاتّجاه، ومنها الجزائر التي ينبغي دراسة تجربتها في هذا المجال في أعمال لاحقة.

الخاتمـــة:

سمحت لنا هذه الدّراسة بالوقوف على إشكالية أساسية تتمثّل في كيفية تدعيم تنافسية الأقطاب الصناعية عبر تبنّي الذكاء الاقتصادي كنظام متكامل لالتقاط المعلومة المفيدة ومعالجتها بكفاءة، وبثّها داخل التنظيمات الاقتصادية كالمؤسسات أو الأقطاب حتى تستخدم في اتّخاذ القرارات الاستراتيجية وترقية الابتكار، بالإضافة إلى إمكانية القيام بأعمال تأثير لضمان تحقيق الأهداف المسطرة.

كما وقفنا على ملامح الذكاء الاقتصادي كنمط خاص يتطابق مع متطلّبات التنافسية للأقاليم والأقطاب الصناعية على حدّ سواء. حيث يمثّل خيارا مناسبا لحوكمتها وإعطائها أداة أساسية في دعم المشاريع التشاركية وخاصة في ميدان الابتكار والتكنولوجيات الحديثة وكذا التحسين من مسار اتّخاذ القرار الجماعي.

ويمكن تلخيص النتائج الّتي توصلت إليها الدّراسة في النقاط التّالية:

– يمثّل الذكاء الاقتصادي منهج إدارة حديث يرتكز على المعلومة كمادة أوّلية تخضع للتّحليل والمعالجة، ثمّ بثّها في قنوات اتّخاذ القرار ما يمكّن الهيئات الّتي تتبنّاه من إدارة وظائفها بكفاءة عالية؛

– تعتبر الأقطاب الصناعية تجمّعات ذات طبيعة خاصة تجمع فاعلين متعدّدي التوجّهات، أين نجد المؤسسات الإنتاجية بمختلف أحجامها، شركات الخدمات واللوجستيك، الجامعات ومراكز البحث العلمي، الجمعيات المهنية والنقابية ومختلف هياكل الدّعم الحكومية. حيث يهدف هذا التجمّع إلى بحث ديناميكية إنتاجية جديدة

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

تشجّع العمل التشاركي بالموازاة مع التنافس العادي بين المؤسسات، مع الاستفادة من نتائج البحوث واستغلال المعلومة الاستراتيجية بشكل جماعي. وهو ما يجعل القطب أكثر قدرة على تثمين المزايا التنافسية الموجودة بواسطة مسار الابتكار والإبداع ،و من ثمَ بناء مزايا تنافسية مستدامة.

–كل مسار للابتكار والإبداع وتحسين ادارة الأعمال داخل المؤسسات أو الأقطاب الصناعية التي تضمُها ،لابد أن يندرج في اطار نظام للذكاء الاقتصادي لأن ذلك يضمن فعالية استخدام المعلومة الاستراتيجية في الابتكار وادارة المخاطر ودراسة المحيط التنافسي بشكل أفضل.

– يشكّل الذكاء الاقتصادي الإقليمي الخيار الأنسب بالنّسبة للأقاليم والأقطاب الصناعية للرّفع من تنافسيتها بفضل ما يتيحه من أدوات ومناهج تسمح بالتّعامل بكفاءة مع المحيط الّذي تعمل به وما يصدر عنه من فرص وتهديدات، مع التحسين من إمكانيات التّعاون بين مختلف الفاعلين لصالح القطب في مواجهة المنافسة المحلية والدّولية.

وعلى ضوء النتائج المتوصّل إليها يمكن إيراد بعض التوصيات الّتي تخص الجزائر أساسا:

– ضرورة قيام الجزائر بخطوات فعّالة في مجال تبنّي استراتيجية لتطوير أقطاب صناعية للامتياز لخلق ديناميكية إنتاجية حقيقية تمكّن الجزائر من المنافسة في السوق المحلّي والدّولي على حدّ سواء.

– التحسيس بأهمية الذكاء الاقتصادي لدى أصحاب المؤسسات الاقتصادية، وخاصة الصغيرة والمتوسطة وتكثيف الدّورات التدريبية الّتي تجعل من المؤسسات أكثر قابلية للاندماج في منظومات الذّكاء الاقتصادي الكليّة أو تلك الّتي تكون على المستوى الإقليمي أو داخل الأقطاب الصناعية، أو الّتي ينتظر إنشاؤها.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

– العمل مستقبلا على إجراء بحوث ودراسات لتقييم منظومات الذكاء الاقتصادي الّتي ينتظر وضعها حيّز العمل داخل الأقطاب الصناعية للوصول إلى تحديد نقاط القوّة فيها لتدعيمها ونقاط الضّعف للتحكّم فيها بشكل أفضل.

قائمة المراجع:

1- Angélique Tholoniat, Khaled Bouabdelah, pôles de compétitivité et intelligence économique territoriale : contours et enjeux d'une nouvelle politique industrielle territoriale, 8ème forme européen IFS : intelligence économique, veille et innovation, Nice (France), 8-10 Novembre 2006, d'après : http://https.archives-ouvertes.fr/hashs-o115635,le 12/04/2018.

2- Anne-Sophie Lallemand, étude des indicateurs spécifiques de performance des pôles de compétitivité (direction générale de la compétitivité, de l'industrie et des services en France), d'après : http //:compétitivité.gouv.fr/documents/commun/documentation- pôles /études-rapports/étude. Le 08/04/2018.

3- Antoine Said, l'intelligence économique au service des pôles de compétitivité, Revue : vie et sciences de l'entreprise 2006/1 (N° 170-17), d'après : http://www.cairninfo/revue-vieet-science-de-l-entreprise-2006-1page-175.htm.le 20/05/2018.

4- Avantages retirés par les entreprises de leur participation à un « cluster » ;pôles de compétitivité, SPC) : études exploration, Datar, Janvier 2006.

5- Bulletin économique : l'économiste, l'intelligence économique et le France, Analyse : comprendre l'économie (France) , d'après : www.leconomiste.eu,le : 05/04/2018.

6- Caroline Hussler, Paul Muller et Patrick ronde, les pôles de compétitivité, morphologies et performances, revue :

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1099– 1132 تاريخ النشر: 30–09–2019

management international, 181 (2013), d'après : id. erudit.org/iderudit/1022224/ar. le 05/04/2018.

7- Christian Harbulot, philippe Baumard, perspective historique de l'intelligence économique, article paru en 1997 dans le 1er numéro de la revue : intelligence économique, école de guerre économique, paris.

8- Christophe deschamps, Nicolas moinet, la Boite à outils de l'intelligence économique ;édition dunod, Paris, 2011.

9- Davide Loshin, Business intelligence: the savvy manager's guide, getting onboard with emerging it, copyright 2003, Elsevier science (USA).

10- Emmanuel Muller, la mesure de l'impact des clusters : quelques éléments de reflextion et de bibliographie, working papers firms and region, NO.R1/2011, fraunhofer (isi) , d'après : www.isi.fraunhofer.de, le 10/04/2018.

11- L'indicateur de compétitivité des cantons, UBS (2016), chief investment office WM, d'après:

http://wwwaiti.ch/files/2016/04/indice-compétitivité-dei-cantons-f 12/04/2018 .

12- Marie de la place, la politique des pôles de compétitivité : la question de l'articulation entre compétitivité des entreprises et compétitivité des territoires, Revu : géographie, économie, société, 2011/03 (volume 13), lavoisier.

13- Martre Henry et autres, Rapport du groupe intelligence économique et stratégie des entreprises, commissariat général du plan, la documentation française, février 1994, paris.

14- Rida Chafik ,Etudes empirique sur les pratiques des entreprises marocaines en matière d'intelligence économique,

mémoire de DES approfondies en gestion, université Hassan II, année 2007/2009.

15- Sabam gracanin, Edinkalac, Degan Jovanovic, competitive intelligence : importance and application in practice ,review of innovation and competitiveness, volume 1, Issue 1 ; 2015, P 27. D'après. **http://hvCAK.SrCE.hr/file/229385**.

16- Steven Coissard, Maxence Fontanel, Jean Luc Zecri, l'intelligence économique et pôles de compétitivité : de la gestion du capital informationnel à la création d'avantages compétitifs spécifiques, revue : management et avenir, 2010/02 (N°32), d'après : **http://www.cairn.info/revue-management-et avenir-2010-2-page-270.htm** le 20/05/2018.

17- Touari Sihem, Techno poles agro-alimentaires en Algérie, perspectives et défis, 9ème séminaire international:

استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف: 23–24 نوفمبر 2017.